

ملخص التقرير السنوي لجمعية الشرطة والشعب لمصر ٢٠١١

- ١- المقدمة
- ٢- اسباب ادت الي قيام ثورة يناير ٢٠١١
- ٣- ما تم انجازه منذ تأسيس جمعية الشرطة والشعب لمصر وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
- ٤- انجازات جمعية الشرطة والشعب لمصر منذ الثورة وحتى نهاية عام ٢٠١١
- ٥- بيانات اصدرتها الجمعية عام ٢٠١١ حول احداث كنيسة القديسين ومحمد محمود
- ٦- أهم أحداث عام ٢٠١١ وتأثيرها على العلاقة بين الشرطة والشعب
- ٧- نتيجة الاحداث المتلاحقة منذ يناير وحتى ديسمبر ٢٠١١
- ٨- موضوعات وخطوات لم تحسمها وزارة الداخلية
- ٩- رؤية جمعية الشرطة والشعب لمصر لبناء مؤسسة الامن على المدى الطويل
” عقد أمنى جديد ”
- ١٠- رؤية جمعية الشرطة والشعب لمصر لبناء مؤسسة الامن علي المدى القصير.

١ - المقدمة

مع بداية عام ٢٠٠٥ بدأ ما يعرف بإصلاح النظام السياسي حيث فرضت قضية الإصلاح والتغيير السياسي نفسها على كل القوى والتيارات السياسية المصرية، وقدم الكثير منها، لاسيما المعارضون، العديد من الاجتهادات الفردية والجماعية، وتحدد هدفهم العام في تغيير الكثير من آليات النظام السياسي القائم حين ذاك. ويدرك الناظر الى مطالب قوى المعارضة، ورغم اختلاف الوضعية القانونية وأسلوب الطرح، أن الإصلاح المطلوب للنظام القائم حين ذاك كان يعني بالدرجة الأولى تغيير أسسه التنظيمية بصورة شاملة دستوريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبحيث يترتب على مجمل هذه الإصلاحات بلورة نظام جديد يعتمد على آليات سياسية وثقافية وسلوكية وقانونية مختلفة عما كان قائم.

وازدادت عمليات المواجهة بين قوات الامن والمجتمع واستمرت هذه المواجهات تتصاعد مع الوقت ووضحت من خلال المواجهات مع الفئات الآتية :

أ - القضاء ، الصحفيين ، العمال ، السياسيين



- جاء عام ٢٠١٠ مليئ بالصخب خاصة بعد مقتل الشاب خالد سعيد في يونيو وانتشار الخبر واتهام الشرطة المصرية بقتله على صفحات الانترنت بصورة كبيرة وما صاحب هذه الواقعة من تداعيات من مظاهرات ضد الشرطة والتدديد بانتهاكات الشرطة لحقوق الانسان.



توالى الاحداث وصولا الي صفح فتاه الجامعة علي وجهها لتكمل هذه الوقعه رسم الصورة الشبحية لضباط وافراد الشرطة في ذهن المواطن وتحريك ما هو مستقر بالنسبة للمجتمع من حرمة المرأة والتعدي عليها

طلعيه عام ٢٠١١ وما وجه لوزارة الداخلية من اتهامات بقتل الشباب/ السيد بلال اثناء التحقيق معة في احداث كنيسة القديسين في ٤ يناير ٢٠١١ مما ادى الى وصول الاحتقان الي ذروته

تأكد للجميع داخليا وخارجيا عدم وجود تعاون في مجال المعلومات بين القطاعات المختلفة للدولة، وكذلك عدم وجود منظومة لاداره المخاطر الامنية ووضع الخطط لمواجهة هذه المخاطر حال حدوثها مما اكد ضعف المؤسسات واعتمادها علي المظهر دون الجوهر وعدم بناء قدراتها على محاور استراتيجية ومؤسسيه وهو ما نتج عنه في الايام الاولى من ثورة 25 يناير التالي :



أ - تدمير ٩٥ قسم شرطة في محافظات مختلفة
ب- اقتحام ٧ سجون
ج- هروب ٢٧٠٠٠ مسجون
د- اتلاف ٤٠٠٠ سيارة شرطة

٢ - أسباب ادت الى قيام ثورة ٢٥ يناير

أولا : الاسباب الغير مباشرة :

أ - قانون الطوارئ

ب- قسوة الشرطة

ج- طول فترة رئاسة حسني مبارك

د - زيادة عدد السكان وزيادة معدلات الفقر

ثانيا الاسباب المباشرة:-

أ - جمال مبارك وظهورة علي الساحة وحلم التوريث

ب- انتخابات مجلس الشعب

ج- مقتل الشاب خالد محمد سعيد

د - تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية

هـ- مقتل سيد بلال علي يد جهاز امن الدولة

و - قيام الثورة الشعبية التونسية

ز - قيام اربعة مواطنين بأشعال النار في انفسهم احتجاجا علي الاوضاع المعيشية (ظاهرة البوعزيزية)

ح - المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت والتي لعبت دورا هام في الدعوة للثورة .

3 - أهم أحداث عام ٢٠١١ وتأثيرها على العلاقة بين الشرطة والشعب

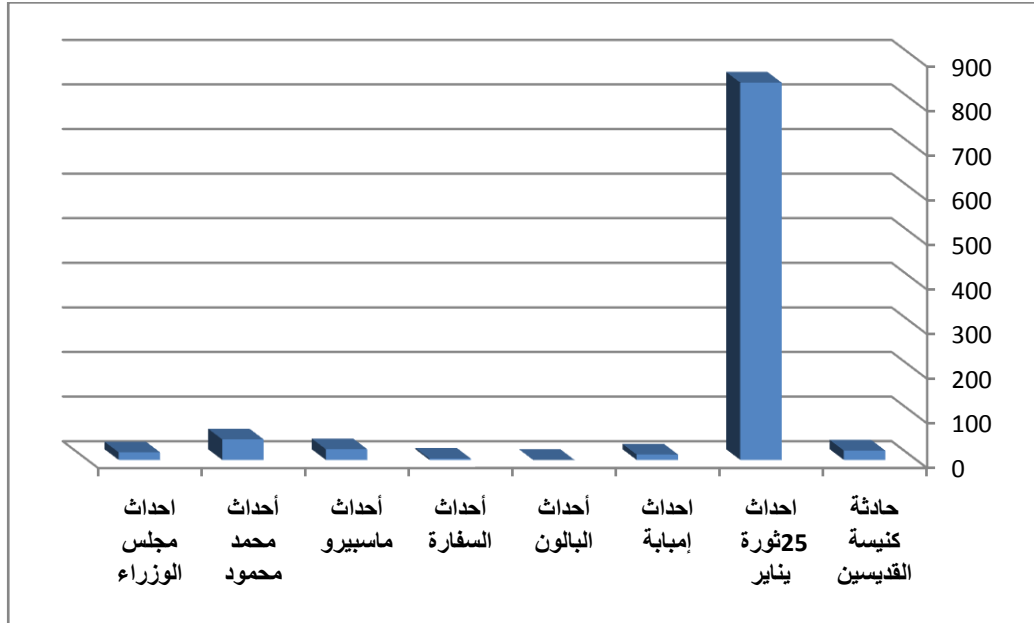
- ١ - ١ يناير ٢٠١١ (حادثة كنيسة القديسين)
- ٢ - ثورة ٢٥ يناير وتحتي حسني مبارك عن الحكم
- ٤ - أحداث ٧ مارس ٢٠١١ (كنيسة اطفيح)
- ٥ - أحداث فتنة إمبابية ٩ مايو ٢٠١١
- ٦ - أحداث البالون ٢٨ يونيو ٢٠١١:
- ٧ - أحداث السفارة (مليونية جمعة تصحيح المسار) ٩ يوليو ٢٠١١
- ٨ - أحداث ماسبيرو ٩ اكتوبر ٢٠١١
- ٩ - أحداث محمد محمود ١٨ نوفمبر ٢٠١١
- ١٠ - أحداث مجلس الوزراء ١٦ ديسمبر ٢٠١١

4- النتيجة تضحيات مصر خلال عام ٢٠١١ :

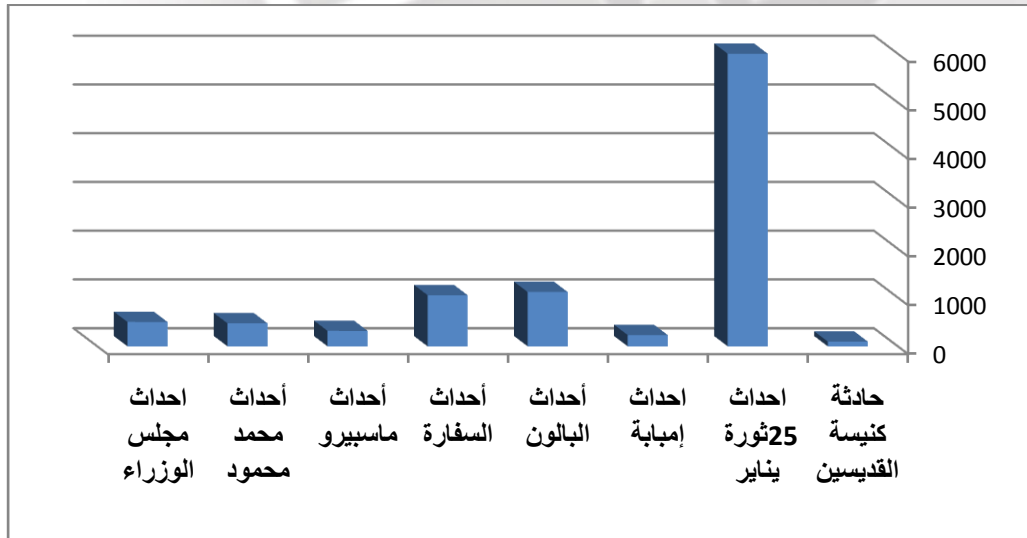
أ - تضحيات المواطنين:

- كانت حصيلة الضحايا التي سجلتها مصر في هذا العام هي مصرع ٩٦٩ شخص و ٩٨٦٣ مصابا وهي موضحة كالتالي
- (١) حادثة كنيسة القديسين بالاسكندرية عن مصرع ٢١ شخصا واصابة ٧٩ آخرين
 - (٢) ٢٥ يناير في الفترة من ٢٥ يناير الي ١١ فبراير وتحتي مبارك عن الحكم مصرع ٨٤٦ شخص واصابة حوالي ٦٠٠٠
 - (٣) احداث كنيسة امبابية عن مصرع ١٢ شخص واصيب ٢٣٢ آخرين
 - (٤) أحداث مسرح البالون الي اصابة ١١١٤ شخصا
 - (٥) الاحداث السفارة الاسرائيلية عن مصرع ثلاثة أشخاص واصابة حوالي ١٠٤٩ شخصا
 - (٦) احداث ماسبيرو عن مصرع ٢٤ واصابة ٣١٧
 - (٧) احداث شارع محمد محمود عن مصرع ٤٦ واصابة ٤٧١
 - (٨) مواجهات احداث مجلس الوزراء عن مصرع ١٧ شخصا واصابة حوالي ٦٠١.

(٩) فيما يلي رسم توضيحي لضحايا الاحداث :



رسم بياني يوضح قتلى أحداث ٢٠١١



رسم بياني يوضح مصابي أحداث ٢٠١١

٤ شارع أحمد باشا - جاردن سيتي - القاهرة

ص ب : ١١١ مجلس الشعب

موبايل : ١١١٠١١-٢٠١٢+

تليفون : ٢٧٩٣٤٣٤٣-٢٠٢+ فاكس : ٢٧٩٤٣٧٧٧-٢٠٢+

جمعية أهلية مشهرة برقم ٧٠٨٩ لسنة ٢٠٠٧

جمعية الشرطة والشعب لمصر

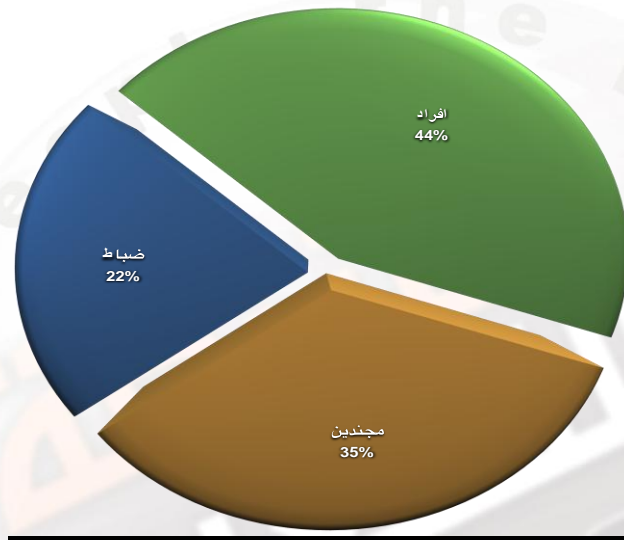
ب- خسائر وزارة الداخلية :

خسائر وزارة الداخلية في أحداث عام ٢٠١١ فقد تنوعت بين خسائر بشرية ومادية وبيانه كالآتي:

(١) التضحيات البشرية :

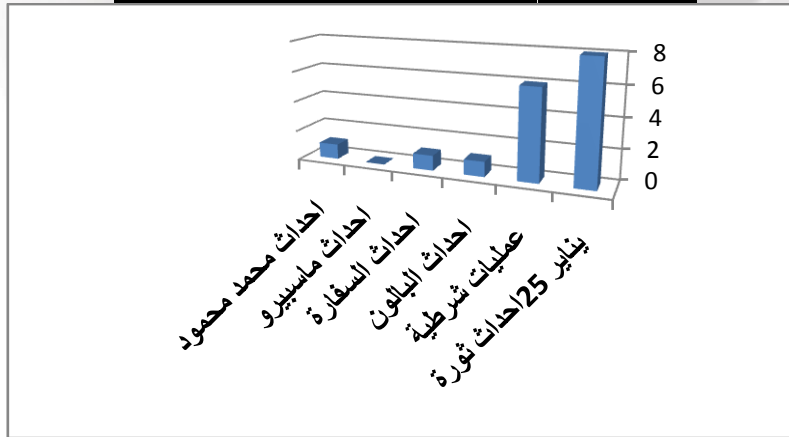
لقي حوالي ٨١ شخص مصرعهم وأصيب ٢٧٢٩ آخرين من أفراد هيئة الشرطة خلال أحداث عام ٢٠١١

(٢) توضح تضحيات الشرطة من خلال النماذج التالية :



رسم يوضح تضحيات الشرطة البشرية حيث فقدت الشرطة عام ٢٠١١

١٧ ضابط و ٣٤ شرطي و ٢٧ مجند في أحداث عام ٢٠١١



رسم بياني يوضح القتلى من ضباط الشرطة ٢٠١١

٤ شارع أحمد باشا - جاردن سيتي - القاهرة

ص ب : ١١١ مجلس الشعب

موبايل : ٢٠١٢-١١١٠١١٠

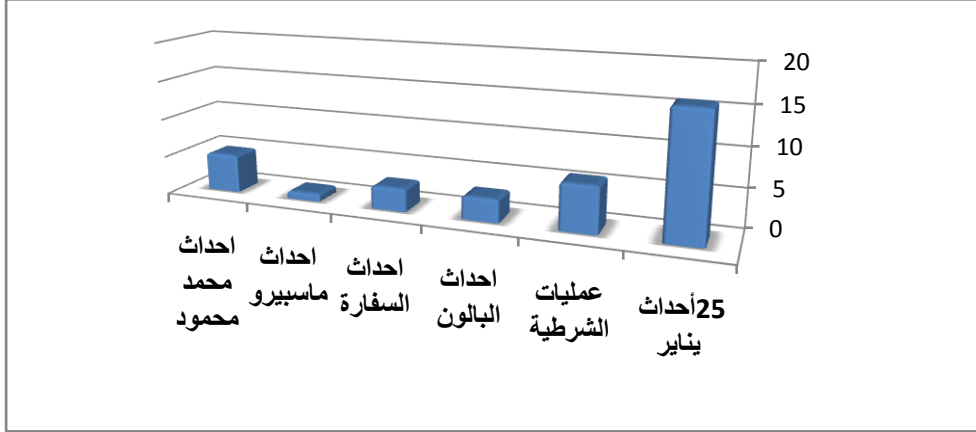
تليفون : ٢٧٩٣٤٣٤٣-٢٠٢ + فاكس : ٢٧٩٤٣٧٧٧-٢٠٢ +

جمعية أهلية مشهرة برقم ٧٠٨٩ لسنة ٢٠٠٧

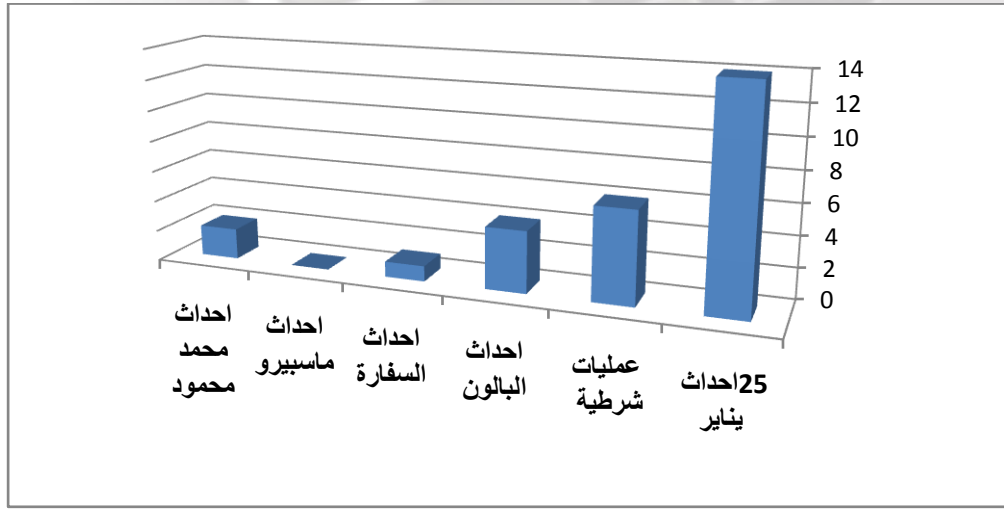
www.people-police4egypt.org

Facebook Group : Together For A BETTER EGYPTIAN POLICE

جمعية الشرطة والشعب لمصر

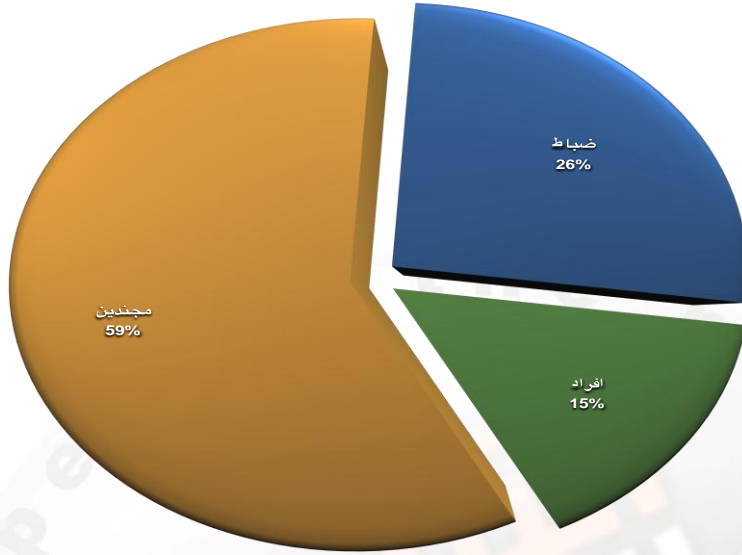


رسم بياني يوضح القتلى من أفراد الشرطة عام ٢٠١١

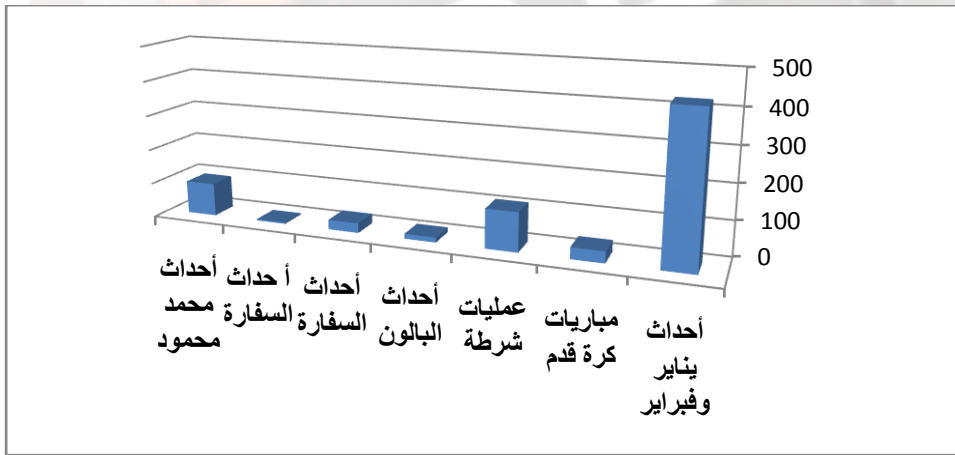


رسم بياني يوضح القتلى من مجندي الشرطة عام ٢٠١١

جمعية الشرطة والشعب لمصر

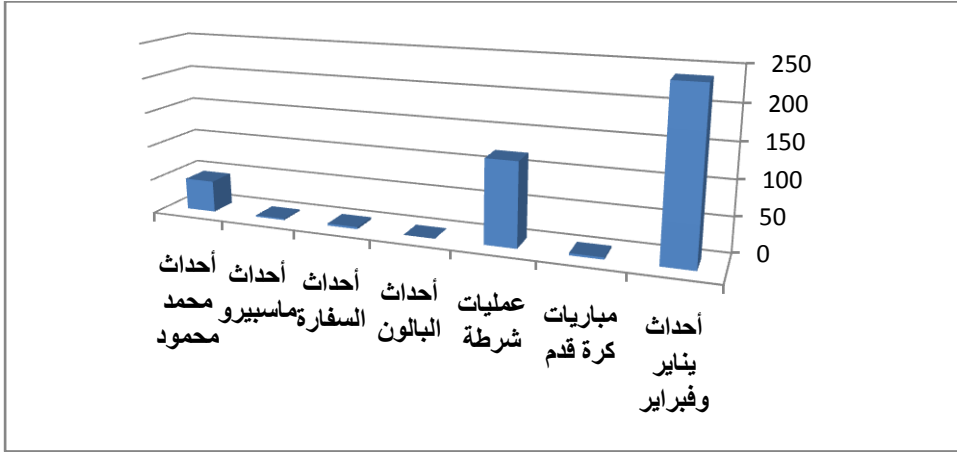


رسم يوضح مصابي الشرطة خلال عام ٢٠١١
حيث أصيب ٧١٢ ضابط و ٤١٢ شرطي و ١٦٠٤ مجند في أحداث عام ٢٠١١

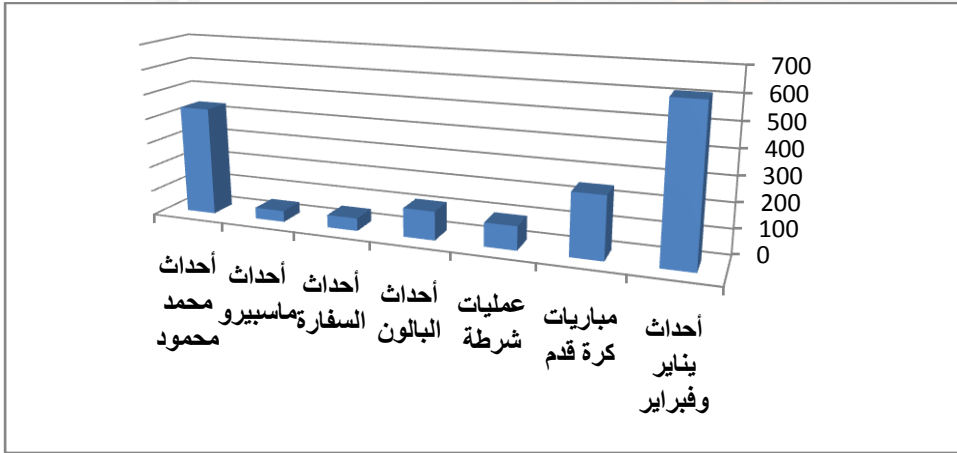


رسم بياني يوضح مصابي ضباط الشرطة

جمعية الشرطة والشعب لمصر



رسم بياني يوضح مصابي أفراد الشرطة عام ٢٠١١



رسم بياني يوضح مصابي مجندين الشرطة عام ٢٠١١

(٢) الخسائر المادية :

تم تدمير وحرق وسرقة حوالي ٩٥ قسم شرطة وتم اتلاف ٤٠٠٠ سيارة شرطة وإقتحام ٧ سجون مما ادي الي هروب حوالي ٢٧٠٠٠ مسجون ومحكوم عليه

٤ شارع أحمد باشا - جاردن سيتي - القاهرة

ص ب : ١١١ مجلس الشعب

موبايل : ١١١٠١١-٢٠١٢+

تليفون : ٢٧٩٣٤٣٤٣-٢٠٢+ فاكس : ٢٧٩٤٣٧٧٧-٢٠٢+

جمعية أهلية مشهرة برقم ٧٠٨٩ لسنة ٢٠٠٧

5- موضوعات وخطوات لم تحسمها وزارة الداخلية:

بالرغم من ان وزارة الداخلية مؤسسة سيادية لها اهمية بالغة في الحياة في مصر ومن شأنها ضبط ايقاع الحياة وفقا للقانون فضلا عما يمكن ان توفره من انضباط في الشارع المصري لما لها من صلاحيات قانونية الا ان القائمين على العمل بها لم يتمكنوا من حسم كثيرا من الامور بالصورة التي تحقق الفائدة وتقوى العلاقة بين الشرطة والشعب وتشعره بان هناك من يسهر على أمنه ومستقبله.

أ - موضوعات قبل الثورة :

- (١) قانون الشرطة والذي تم اقراره عام ١٩٩٨ خلق نوع من الخلل في الترابط بين الشرائح المختلفة في وزارة الداخلية ... فقد اعطى القانون سلطة تجديد خدمة الضباط بعد رتبة المقدم سنويا مما جعل القيادات الوسطى والعليا في وزارة الداخلية تسعى الى استرضاء قياداتها للحصول على المد في الخدمة كل شهر اغسطس ... فالفارق المادي والادبي بين الضابط في الخدمة والاخر في التقاعد كبير ولذا فلا يفضل الضابط الاختلاف مع قياداته حتى يضمن المد.
- (٢) القيادات في وزارة الداخلية لم تتمكن من تغيير الصورة الذهنية عن قيام القائمين على العمل بها بانتهاك حقوق الانسان بصورة منهجية وكان ما يتم تقديمه الى الرأي العام لمحو هذه الصورة لا يرقى الى مستوى وسرعة الاحداث
- (٣) مقتل الشاب خالد سعيد وعدم اتخاذ المبادرة بتوضيح الحقائق للرأي العام والتأكيد على ان وزارة الداخلية تلتزم بالقانون وانه لا يوجد بين صفوفها من هو فوق المحاسبة القانونية
- (٤) لم تتمكن الجهات المسؤولة في وزارة الداخلية من التوفيق بين مقضيات تحقيق الامن السياسي والامن الجنائي مما جعل المواطن يشعر باهدار حقوقه الامنية ... وذلك في الوقت الذي كانت القيادات الوسطى والضباط حديثي الرتب والامناء والافراد والجنود يشعرون انهم يعملون في منظومة غير واضحة الرؤية الاستراتيجية وانها على استعداد كامل للتضحية بهم فضلا عن عدم حصولهم على التقدير الكافي من الناحية الادبية والمادية

ب- بعد ثورة يناير ٢٠١١ :

- (١) لم تقدم الشرطة المصرية متهما في ايا من الاحداث الهامة والجسام التي وقعت منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى نهايته بالرغم من سقوط الكثير من القتلى والمصابين في هذه الاحداث واكتفت في كثير من هذه النقاط الفاصله بمحاولة اثبات برائتها من اعمال العنف ،،، الاصل ان وزارة الداخلية تحمي المواطنين وتقدم المتهمين وليس من دورها ان تكتفي بابعاد الاتهام عن القائمين على العمل بها.
- (٢) لم تقدم وزارة الداخلية متهمين في وقائع تدمير ممتلكات الدولة والتي كان منها حرق اقسام الشرطة وسرقة السلاح الموجود بها فضلا عن وقوع مصابين وشهداء بين صفوف رجال الامن.
- (٣) لم تقدم وزارة الداخلية متهمين في وقائع فتح السجون وهروب اكثر من ٢٣ الف سجين الى شوارع المحروسة ومنهم من تمت مشاهدته في التلفزيون وهو في دول مجاورة بعد ساعات قليلة
- (٤) لم تقدم وزارة الداخلية متهمين في واقع سرقة سيارات السفارة الامريكية المصفحة والتي شوهدت تقتل المتظاهرين ورجال الامن في ميدان التحرير ايام ثورة يناير ٢٠١١ ... وكذلك فان الوزارة لم تقدم تحريات جديّة حول هذه الواقعة والتي اخطرت بها السفارة الامريكية من ان مجهولون سرقوا من جراج سيارات تابع للسفارة ما يزيد عن ٢٠ سيارة في زمن متقارب. قامت الوزارة بدور روتيني وحررت محضر وارسلته للنيابة ولم تبادر بالتحقق من الواقعة ، او العمل على تأكيد او نفى المعلومة ، كما انها لم تبادر بعمل تحريات حول الواقعة ومرتكبها لتضع كثير من النقاط فوق الحروف.
- (٥) لم تأخذ وزارة الداخلية بالمبادرة في ضبط الشارع المصري وانضباطه بعد الثورة وحتى مشارف نهاية العام وهو ما يعني ان وزارة الداخلية تركت الشارع دون ان تحقق رسالتها لما يزيد عن عام كامل تدهورت فيها الاحوال الامنية والاقتصادية في البلاد وكان من المستغرب ان يقبل السيد / منصور العيسوي على تاريخه ان يترك الوزارة دون توجيه مباشر واستراتيجية واضحة وابتعاده عن التعاون مع كافة الجهات التي كان من شأنها مساعدة الوزارة والقائمين على العمل بها للنهوض بمسئولياتهم ... ولعل الحدث الوحيد الذي شارك فيه يفاعلية كان حفل تأسيس حزب الحرية والعدالة

جمعية الشرطة والشعب لمصر

- (٦) عدم وجود استراتيجية جديدة لوزارة الداخلية تخلق شعور لدى المواطنين بأن هناك منهجية جديدة ورؤية جديدة تشير الى عقيدة مختلفة لوزارة الداخلية بعد التغيير الذي حدث في المجتمع المصري في اعقاب يناير ٢٠١١ .
- (٧) لم تستثمر الوزارة حماس شبابها والذين خرجوا في مسيرات يطالبون بدعم الشعب لهم في اداء رسالتهم مؤكداً انهم ابرياء من دم الشهداء ... فلم تقم الوزارة باحتوائهم والتعاون معهم والتواصل من خلالهم مع شباب الثورة وشباب مصر لغلق باب الاحتقان بين الشرطة والشعب.
- (٨) لم تبادر الوزارة باحتواء امناء الشرطة والصف والافراد ولم تفتح لهم باب من الامل في ان مستقبلهم سيكون افضل في ظل ثورة يناير وانهم سيحملون مشاعل الامن في ارض المحروسة وانهم سيرفعون رؤسهم وسيفتخر بهم المجتمع ... فخرجت مجموعة منهم متمردين واعلونا اعتصامهم المفتوح امام وزارة الداخلية وخلعوا شعارها من على اسوارها وياتوا امام ابوابها حتى رضخ وزير الداخلية (السيد منصور العيسوي) حين ذاك ونزل لهم وتفاوض معهم في الشارع ووعدهم بتحقيق كل مطالبهم.
- (٩) لم تبادر الوزارة بالتواصل مع الاعلام المرئي والمقروء والمسموع ، الحكومي والخاص لتوضيح صورة الوزارة وبناء شراكة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية وانما اكتفت بالاحساس بان الخطوت قد انقطعت وان الاعلامين لن يقوموا بدعم رجال الامن.
- (١٠) لم تقف الوزارة بالقدر المناسب الى جوار اسر من استشهدوا من ضباطها وافرادها وجنودها وكذا لم تقم بالدور المنوط من القيادة تجاه المحالين على ذمة قضايا نتيجة عملهم اثناء الثورة وما بعدها ... فالاصل ان المتهم برئ الى ان تثبت ادانته وهذا ما كان واجب على الوزارة ان تعمل على ايصاله الى الجمهور الخارجي والعمل بمقتضاه مع الجمهور الداخلي

6- رؤية جمعية الشرطة والشعب لمصر حول كيفية بناء المؤسسة الامنية (عقد امنى جديد) على المدى الطويل

- أ - تتبلور رؤية الجمعية في بناء العلاقة بين المؤسسة الامنية والمواطنين من خلال عقد امنى جديد ... هذا العقد الامنى سوف يسمح بتعاون بين الشرطة والشعب في بناء مصر جديدة ليكون فيها الجميع شركاء في النجاح .. شركاء في الأمن .. شركاء في بناء مستقبل اولادنا .
- ب- ليتحقق ذلك ولتكون البدايه يجب:
- (١) التوافق على الرضاء بأحكام القضاء فيصل بين كل الطوائف بشأن الشهداء والجرحى
 - (٢) التعهد بعدم العوده الى تجاوزات الجهاز الامنى
 - (٣) التعهد بالشفافية فى الحساب
 - (٤) السماح بتلقى كل ما لدى المواطنين من معلومات عن وقائع سابقة والتصرف وفقا لها
- ج- على الوزارة التعامل مع جمهورين:
- (١) جمهور خارجى.
 - (٢) جمهور داخلى.
- د - يجب أن تكون الرسائل التى سيتم توجيهها للجمهور الداخلى واضحه وتحمل وسائل تحقيق الهدف .. وان تكون متوافقة مع الرسائل التى سيتم توجيهها للجمهور الخارجى.
- هـ - خطوات هامه يجب القيام بها على التوازي مع تنفيذ الرسائل منها برامج تدريب كليه الشرطة والمعاهد الامنيه ومراجعه قدرات كل القيادات ووضع خط وظيفى وتنظيم إجراءات الترقى والتنقلات وإيجاد وسائل علميه لتقييم العمل *Objective & Role Profiles* ليتم تغيير الصورة الذهنيه ... اعادة توزيع العاملين بالوزارة من قيادات وضباط وافراد وفق استراتيجية واضحة لتحقيق الرؤية الجديدة للوزارة بما يتوافق مع مكتسبات الثورة ورفعة الوطن.

جمعية الشرطة والشعب لمصر

ز- على المستوى الاستراتيجي يجب إعادة النظر في قانون الشرطة وأعادته تنظيم الوزارة والأستغناء عن الإدارات الغير متعلقه بالعمل الأمنى ، دراسه القوانين لتحقيق الردع وحماية الأمن بالدوله والنظر في كل ما يتعلق بالجرائم الصغرى ووضع قواعد تنظيم العقوبات عليها حتى ولم تكن بدنيه لوضع حد لهذه الجرائم بما يحقق شعور المواطن ان حمايته وامنه محقق مع أستخدام التكنولوجيا الحديثه بديلا عن الاعداد.

ح- فتح حوار مجتمعي بهدف صياغة " العقد الأمنى الجديد " لتوفير إجماع على:

- (١) الاطار المطلوب من الشرطة.
- (٢) الصلاحيات المطلوبة لتنفيذ هذه المطالب.
- (٣) القيام بإداره حمله علاقات عامه بنظام مؤسسى تدفع الجميع على احترام الاخر
- (٤) تكريم الشهداء من الطرفين.
- (٥) خلق موجه من الأستحسان لدى العامه حول ما يتم من تطوير للجهاز الامنى
- (٦) توافق على ضروره القيام بالدور الأمنى لتحقيق المصالح للأقتصاد.
- (٧) تنظيم وسائل تواصل موضوعيه وشفافه وتحقق فاعليه فى المشاكل والأقتراحات.
- (٨) اعاده توزيع العاملين بالوزارة من قيادات وضباط وافراد وفق استراتيجيه واضحه لتحقيق الرؤية الجديدة للوزارة تحقيقا للامن فى افضل صورته بما يتوافق مع مكتسبات الثورة ورفعة الوطن.
- (٩) وضع ضوابط ونظم واجراءات تضمن فاعليه لتعاون شركات الامن الخاصة فى القيام بالمهام التى انشأت من اجلها على ان تخضع لرقابة جادة ومؤسسية من وزارة الداخلية لاكتمال المنظومة الامنية وتحقيق الفائدة من وجودها واستخدامها لكل معطيات العلوم الحديثة والتدريب فى القيام بمهامها.
- (10) الاستعانة بنظام تجنيد ضباط الاحتياط ولو لفترة زمنية مؤقتة لحين استقرار المنظومة الامنية الجديدة التى سيتم الاتفاق عليها بين قوى الشعب المختلفة بمبادرة من وزارة الداخلية والتى هى المنوط بها رسم الهيكل التنظيمى الجديد وتحديد الهوية الجديدة لوزارة الداخلية والتى ستضمن كرامة العاملين بها وعدم انحيازها او انحيازهم الا للقانون بما يؤسس سيادته واحترامه من الجميع ليكون السيد فوق الرؤوس بلا تفرقة الا بالحق.

يجب أن لا يغيب عن أى من المتعاملين مع هذا الملف أننا نطلب من الشرطى حمايتنا لدرجة قد تدفعه للتضحية بحياته ولنا ان نحاسبه لو لم ينال شرف البطولة اذا اقتضت ظروف المواجهة ذلك ولذا وجب علينا العمل على خلق قيادات

على كل المستويات *Leaders at all level*

انه يتعين فتح أكثر من حوار مجتمعي حول العمل الامنى ولعل هذا للاهداف التالية :

- التواصل مع كافة فئات المجتمع
- تحديد المستهدف فى كل مرحلة وتوقعات الشارع
- خلق شراكة بين المواطن وجهاز الامن

جمعية الشرطة والشعب لمصر



مخطط يوضح رؤية الجمعية لبناء وزارة الداخلية الجديدة بعد الثورة

7- رؤية جمعية الشرطة والشعب لمصر حول كيفية

بناء المؤسسة الامنية

على المدى القصير :-

تقسيم الوزارة الي اربعة قطاعات رئيسية :-

تقسيم وزارة الداخلية الي اربعة قطاعات ويكون علي راس كل قطاع نائب للوزير يقوم بتطوير اداء القطاع المنوط به واعداد الدراسات والخطط اللازمة لتطوير اداء هذا القطاع

- 1- قطاع الامن والمعلومات
- 2- قطاع القوات والتدريب
- 3- قطاع الجودة والتوجيه المعنوى والتواصل
- 4- قطاع الادارات الخدمية

جمعية الشرطة والشعب لمصر

يجب ان ينصب التركيز على العمل الامنى المتخصص والذي لن يتحقق الا بمجهودات رجل الامن المدرب والمحترف وعلى ذلك قد يتم التخلي عن الادارات التي من الممكن ان يتولاها المدنيون مثل الجوازات والسجل المدني والمرور بحيث يتفرغ الضباط والافراد لعملهم الرئيسي وهو حفظ الامن في البلاد

تكوين لجان لضمان الارتقاء بالاداء الشرطي حيث تقوم بعمليات التقييم والمساعدة والتوجيه والبحث عن افضل السبل للوصول الي تعظيم اداء الوزارة في هذه الفترة العصيبة .

اولا :-

لجنة الشئون القانونية وحقوق الانسان تكون معنية بدراسة كافة القوانين المتعلقة بالعمل الشرطي والتأكد من فاعليتها لتحقيق الرسالة الامنية وانضباط الشارع المصرى مع تطبيق اعلى معايير حقوق الانسان في العمل الشرطي بما يضمن :

١-فاعلية جهاز الامن لتحقيق الانضباط في الشارع

٢-احترام حقوق الانسان

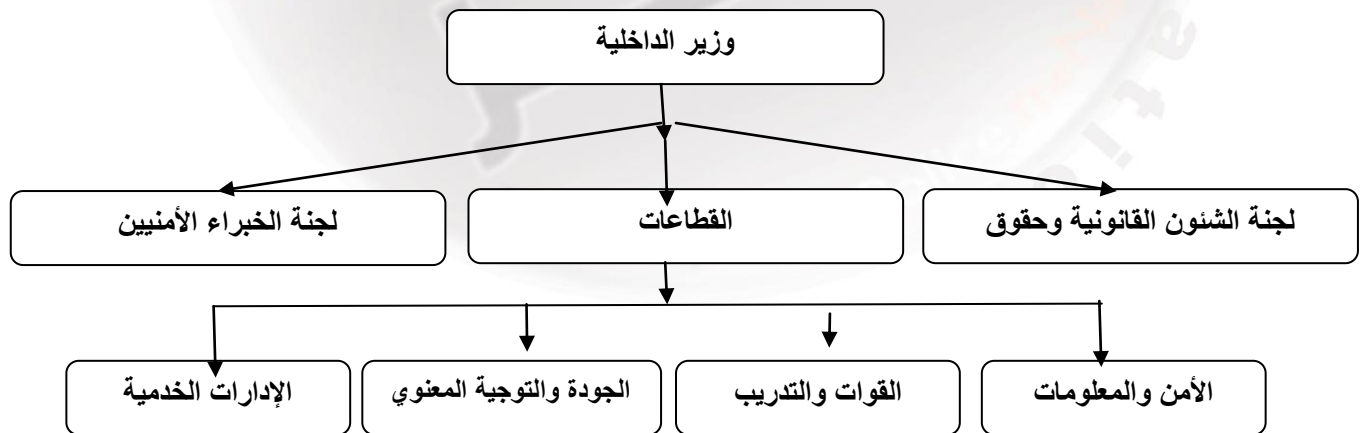
٣-تحقيق العزة والرفعة للقائمين بالعمل الامني

ثانيا:

لجنة الحكماء او الخبراء الامنيين وتتكون من الخبراء الامنيين المتقاعدين المشهود لهم بالكفاءة والاحترام والقدرة على احداث التغيير بحيث تقوم باداء الدور الاستشاري للوزارة ليتم الاستفادة من خبراتهم للارتقاء بالعمل الشرطي

تكون اللجنة مستقلة من حيث التبعية وتقدم استشارات لوزير الداخلية مباشرة ووضع الضوابط اللازمة لتمكينها من ممارسة اعمالها - بدون اجر كعمل تطوعى - وارسال توصياتها لكافة القطاعات بالوزارة مع الزام القطاعات بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ كلما امكن الاستفادة منها او مناقشة اعضاء اللجنة اذا تعذر تنفيذها او الاخذ بها ويكون المجلس الاعلى للشرطة جهة الاحتكام حالة الاختلاف.

مقترح مؤقت لتعظيم الاستفادة في اقصر وقت



الخاتمة

كنا نتمنى ان يتم الاعلان عن أن الوزارة لن تقبل دفعات جديدة هذا العام الدراسي حيث أنها تعلم أن الصورة الذهنية ليست على المستوى المطلوب ليتقدم من نرغب في أن ينضموا لصفوف المحافظين على أمن الوطن ، وبالرغم من مدى احتياج الجهاز الى مشاركين جدد الا ان الوطن والمستقبل اهم ، ولذا فان كان على وزارة الداخلية ان تقرر ان لا تتسرع اليوم حتى لا تشكو بعد سنين من قرار خاطئ ... فكان على الوزارة الثقة من انه كان يمكنها الاعتماد على القوات المتوافرة لديها والاعتماد على مجموعات من الشباب الشريف الذي كون لجان لحماية مصر اثناء الثورة لينضم الى صفوف حماة امن الوطن ولو بصفة مؤقتة لمدة عام .

ان مصر في امس الحاجة الى سرعة في اتخاذ الإجراءات مع وضوح في الرؤية ... الايدي الضعيفة لن تنشغل المجتمع من المستنقع ، الامل في شرطة قوية في الحق ، يثق فيها الشعب ويشد على يدها لتبسط بمن يحاول ان يحرم الشعب حقه في تحقيق مكاسب الثورة .

أنا نتطلع الى تأكيد هيبة الدولة لزيادة الولاء وتشجع كل مستثمر على مشاركة النجاح....

والله ولي التوفيق